

استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000-2016)
**ECONOMIC DIVERSIFICATION STRATEGY BY SUPPORTING
 TOURISM INVESTMENTS IN ALGERIA (2000-2016)**

بن جلول خالد¹، بعلي حمزة²، فلفول عبد القادر³

¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة، bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

² جامعة 8 ماي 1945 قالمة، Baali.hamza@univ-guelma.dz

³ جامعة 8 ماي 1945 قالمة، felfoul.abdelkader@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2020/01/22

تاريخ القبول: 2019/12/16

تاريخ الاستلام: 2019/07/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي وذلك خلال الفترة 2000-2016، من خلال تسليط الضوء على الامكانيات والمقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر ووضع الاستثمارات المتعلقة بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى تتبع تطور مؤشرات السياحة المتعلقة بالطاقة الايواء وعدد السياح الأجانب، أما من الناحية الاقتصادية تم تحليل علاقة السياحة والارادات السياحية بكل من الناتج المحلي الاجمالي، والتشغيل، وميزان المدفوعات ونسبته من الصادرات. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انه بالرغم من الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في مجا سياحة إلا أن قلة الاهتمام والمتمثلة في ضعف الاستثمارات السياحية جعلت من القطاع في ذيل الترتيب ولا يمكنه في ضل هذا الوضع من تعويض العجز الناتج عن انخيار أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، القطاع السياحي، الارادات السياحية، التنوع الاقتصادي.

تصنيف JEL: L83, Z32

Abstract:

The study aimed to study the economic importance of tourism investments in Algeria to achieve the objective of economic diversification during the period 2000-2016, by shedding light on the tourism potentials and assets owned by Algeria and developing investments related to the tourism sector, in addition to following the development of tourist indicators related to energy accommodation and the number of foreign tourists, On the economic side, tourism and tourism revenues were analysed in terms of gross domestic product, employment, balance of payments and percentage of exports.

The study concluded that despite the great potential that Algeria has in the field of tourism, the lack of interest in the weakness of tourist investments has made the sector at the bottom of the arrangement and can not in this situation to compensate for the deficit caused by the collapse of oil prices.

Key Words: tourism, tourism investment, Tourism sector, Tourism revenue, economic diversification.

JEL classification: L83, Z32

¹ المؤلف المرسل: حمزة بعلي، الإيميل: baali.hamza@univ-guelma.dz

1. المقدمة

بعدها كانت السياحة ظاهرة إنسانية ثقافية أصبت ظاهرة اقتصادية وصناعة العصر، فانتقل مفهومها من مجرد إشباع رغبات الإنسان والترفيه عن النفس إلى صناعة تعمل على خلق طلب مستمر على خدماتها، وتعتبر السياحة مصدرا من مصادر الدخل وخلق فرص العمل ومنه تنشيط الاستثمار وخدمة التنمية بكافة أبعادها. تبرز السياحة في الآونة الأخيرة كأهم استراتيجية للتنمية في العالم بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة نظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها المتاحة، رغم أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال ضعيفا. أصبحت السياحة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة لذا يتعين على الدول العمل على تنميتها وتطويرها، لما لها من بالغ الأثر في قضايا التنمية من خلال تدفق رؤوس الأموال وتحقيق الموازنات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال ما سبق يحاول هذا البحث تحديد الاجابة الدقيقة للتساؤل الرئيس التالي: ما مدى فعالية الاستثمارات السياحية في الجزائر في تحقيق ودعم التنوع الاقتصادي في ظل تذبذبات أسعار البترول في الفترة 2000-2016؟

1.1. فرضيات الدراسة:

تنطبق دراستنا هذه من مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في: تمتلك الجزائر العديد من المقومات والامكانيات السياحية التي يمكن الاستثمار فيها لرفع من فعالية قطاع السياحة. يمكن للقطاع السياحة في الجزائر أن يكون بديلا لقطاع المحروقات ومصدرا مهما من مصادر الدخل.

2.1. أهمية وأهداف الموضوع:

تعتبر المواضيع التي تتناول طرق وسبل تنوع مصادر الدخل في الجزائر من المواضيع جد مهمة وذلك لانعكاسات السلبية التي تمارسها تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الجزائر باعتباره المصدر الوحيد للدخل، أما عن هدف الموضوع فيتمثل في ابراز الامكانيات السياحية في الجزائر وقدرتها على خلق مصدر مهم للدخل ومنافسة قطاع المحروقات.

2. مفاهيم نظرية حول الاستثمارات السياحية والتنوع الاقتصادي

1.2. الاطار المفاهيمي للاستثمارات السياحية

1.1.2. تعريف السياحة

تعد السياحة ظاهرة قديمة نشأت متزامنة مع بداية الانسان على سطح الأرض وتحولت من ظاهرة تحقق رغبات الإنسان وحاجاته إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام، ولقد تعددت تعاريف هذه الظاهرة نذكر منها:

عرّفها المنظمة العالمية للسياحة (OMT) على أنها:

"مجموعة الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه، لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها" (عبد العزيز، 1997، ص52).

يعرف مؤسس البحث السياحي، الباحث (HUNZIKER) السياحة بأنها: مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي (السيسي، 2001، ص 42).

أما عالم الاقتصاد النمساوي " HERMAN-VONSCHULLARD " عام 1910 فقد عرفها على أنها: " الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا الاقتصادية منها التي تنتج عن دخول وإقامة وتحرك الأجانب داخل وخارج حدود مدينة أو منطقة أو دولة معينة (الروبي، 1991، ص26).

" كما تعرف أيضا على أنها: " مجموعة أنشطة الأشخاص المسافرين من أمكنتهم إلى أماكن خارج نطاق إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو للأعمال أو أغراض أخرى " (عبد العزيز، 1997، ص52).

من خلال التعارف السابقة نستخلص إلى التعريف التالي للسياحة:

"هي عبارة عن صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، الاستثمار، التشييد، التسويق والترويج، وهي صناعة متعددة المراحل بل تعتمد أيضا على قطاعات الاقتصاد الأخرى وبالتالي تعتبر عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد".

2.1.2. أهمية السياحة

تعتبر السياحة من القطاعات الهامة اقتصاديا واجتماعيا وأنها مصدر هام من التدفقات النقدية على كافة المستويات، حيث تحدد أهمية السياحة من خلال:

- تنمية الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين والذين يساهمون في زيادة الانتماء وارتباط أبناء البلد السياحي بوطنهم.
- تنشيط الصناعات البيئية والحرف اليدوية في مناطق الجذب السياحي، ومن ثم فالسياحة تساهم في نمو المنطقة السياحية وتطويرها.
- نمو المناطق السياحية وتطويرها وانتعاشها الاقتصادي نتيجة لما ينفقه الزوار بها.
- إيجاد فرص عمل مختلفة ما يخفف من أزمة البطالة ويرفع من مستويات المعيشة .
- رفع معدلات الاشتغال الفندقية على مدار العام مما يساعد على تجاوز الفترات غير الموسمية للسياحة.
- تنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالسياحة مثل: النقل، البناء، الأثاث والصناعات الغذائية والبيئية.
- زيادة الاستثمار في المشروعات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال لتنفيذ خطط التنمية المختلفة .
- كما تساهم السياحة في جذب رؤوس الأموال إلى البلد من حيث العمولات الصعبة ورؤوس الأموال الضخمة ودعم الاقتصاد المحلي والعالمي .

3.1.2. أنواع السياحة: هناك عدة معايير نستطيع أن نميز من خلالها الانواع المختلفة للسياحة نذكر منه(شعوبي، 2007، ص20):

- **تبعاً لعدد الأشخاص:** نجد

-سياحة فردية: هي سياحة غير منظمة أي لا تعتمد على برنامج منظم ويقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

-السياحة الجماعية: تكون منظمة، حيث يتم ترتيب وتنظيم كل شيء مسبقاً من طرف الشركات السياحية.

- **تبعاً لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة:** سياحة برية، سياحة بحرية، سياحة جوية.

- **تبعاً لسن:** نجد

-سياحة الطلائع: وترتبط بالسن من 07-14 سنة، وهي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة وتنظم من طرف الشركات أو الجمعيات.

-سياحة الشباب: في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، والبحث عن الحياة الاجتماعية.

-سياحة الناضجين: وهي سياحة المتعة والبحث عن الراحة والاستجمام.

- سياحة المتقاعدين.

- **تبعاً للجنس:** أي سياحة الرجال وسياحة النساء.

- **تبعاً للموقع الجغرافي:** تصنف إلى سياحة داخلية(سياحة داخل الدولة نفسها).

- سياحة إقليمية(أي التنقل بين دول الإقليم)، سياحة دولية (الانتقال من بلد لآخر وهي مصدر هام للعملة الصعبة لهذا تسعى كل دولة على تشجيعها)(حافظ، 2010، ص ص 223-227).

- **تبعاً لطبيعة الموسم السياحي:** تصنف إلى سياحة شتوية، سياحة صيفية، سياحة المناسبات.

- **تبعاً للهدف من الرحلة:** يعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقاً للهدف من الرحلة هو الأكثر شيوعاً واستخداماً بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام ونذكر منها:

-السياحة الدينية: هي السفر إلى الأماكن المقدسة فهي تهتم بالجانب الروحي للإنسان لأنها عبارة عن مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري مثل: السياحة الدينية في فلسطين متمثلة في زيارة المسجد الأقصى في القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، وكنيسة المهد في بيت لحم وغيرها من الأماكن الدينية.

-السياحة العلاجية: هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معاً بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويج عن النفس، وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة بما يساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.

-سياحة التسوق: وهي سياحة حديثة أيضاً تكون بغرض التسوق وشراء منتجات ما.

-السياحة الترفيهية: من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشارا، وتكون بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر ويتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها، فهي سياحة تبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار(عبيدات، 2005، ص ص20-21).

-السياحة الثقافية: هي زيارة مواقع الآثار والمتاحف والقصور والمدن والاطلاع على تطورها الحضاري المعاصر وغيرها. كما تندرج ضمنها سياحة المؤتمرات، سياحة المهرجانات، والسياحة الرياضية (shakiry, 2007, pp 17-19).

4.1.2. تعريف الاستثمار السياحي

"هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة(السي، 2018، ص 439)".

كما يعرف على أنه: "القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية، من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية، المطاعم والمتنزهات"(حسين، 2018، ص 17).

ان الاستثمار السياحي في الثروة السياحية الحضارية والطبيعية فضلا عن الاستثمار في مجال الخدمات والتسهيلات السياحية ستكون له منافع اقتصادية واجتماعية وثقافة وبيئية على النطاق المحلي، وقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، مما جعل الكثير من البلدان تهتم بالاستثمار السياحي نظرا لمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والبيئية، وقد أصبحت السياحة ذات اثر فاعل في دعم الاقتصاد العالمي وتنشيط حركة الاستثمار، مما أدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة متزايدة سنويا.

ويقصد بالاستثمار السياحي توظيف الأموال والمدخرات في إقامة مشروعات، عن طريق توظيف المدخرات شراء أو إنتاج معدات والآلات وأجهزة ومباني، أي استخدام تلك المدخرات في زيادة الطاقة الإنتاجية، اذ تعمل الطاقة الإنتاجية على توفير المزيد من الخدمات للأفراد المجتمع والدولة ويتمثل الاستثمار السياحي في اقتصادات السياحة بتقديم المشروعات أو دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات والإرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد(عيسى، 2017، ص4).

كما يعرف آخر الاستثمار السياحي بأنه الأموال الموظفة في احد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وتشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة.

5.1.2. أهمية الاستثمار السياحي

يهدف الاستثمار السياحي في الموارد الثقافية الطبيعية والتجهيزات والخدمات السياحية الى تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، اذ يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع ومن هذه المنافع الاقتصادية هو المساهمة في زيادة الناتج المحلي بما ينتجه القطاع السياحي من سلع وخدمات، فضلا عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية. وينتج عن ذلك تحسن

في ميزان المدفوعات، وزيادة القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية للقطاع الخاص واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة، فضلا عما يؤدي إليه ذلك من تنمية للبنى التحتية والمرافق العامة وتطويرها.

إن للاستثمار في قطاع السياحة قدرة على توليد فرص عمل جديدة، وعلى الأخص في القطاع الخدمي بشكل يفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن الآثار غير المباشرة الناتجة من زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى.

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فإن الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمع المحلية وتقاليد وراثته، كما تعمل على تطوير الإمكانيات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة والمتمثلة بالسياح وتعاملهم، لإيجاد نوع من التجانس بين الثقافة المحلية والثقافة المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم واختلاطهم بالسكان المحليين (عيسى، 2017، ص 7).

بذلك يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة المضافة والتي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في البلدان المختلفة وإن الاهتمام بالسياحة كباعث على تحقيق تنمية مستدامة يعد مطلباً اقتصادياً مهماً لتحفيز الاستثمار في المناطق السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية والحضرية.

6.1.2. خصائص الاستثمار السياحي

يمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بالخصائص الآتية (شبايكي، 2004، ص 153):

- تمثل نسبة الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول (الأصول الثابتة مثل: الأراضي، المباني، الآلات والمعدات).
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن بالعملة الصعبة، فالأطعمة والمشروبات وتأثيث وسائل الإيواء تتطلب الاستيراد لكي تتوافق مع حاجات الضيوف الأجانب.
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية.
- فترة استرداد رأسمال المشروع تكون طويلة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء المشروعات أو البنى التحتية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات الأخرى فهو يعتمد اعتماد كلي وأساسي على القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعة.

7.1.2. أنواع الاستثمار في القطاع السياحي

يقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى (بلقيدوم ومامن، 2018، ص733):

- الاستثمار طويل الأجل: ويختص بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل: مشروع قرية المرج السياحية في سلطنة عمان وشرم الشيخ في مصر، وفندق برج العرب في دبي.
- الاستثمار قصير الأجل: يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل: المطاعم بجميع أنواعها ومكاتب السياحة والسفر.
- الاستثمار البشري: يهتم بتطوير برامج التعليم والتدريب السياحي.
- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له مبالغ طائلة للبحوث والدراسات السياحية التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية، الإقليمية والعالمية، وخلق فرص ومنتجات سياحية جديدة.

8.1.2. العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً فاعلاً في الاستثمار السياحي أهمها (الدباغ وشبر، 2015، ص134):

- مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي من خلال:
- حل مشكلة البنى التحتية أو التكميلية التي تقف في وجه العمل السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء، الماء، الطرق والأمن.
- منح القروض طويلة الأجل وبفائدة منخفضة.
- إصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي من خلال المزايا والإعفاءات المختلفة.
- الاستقرار السياسي والمؤسسي: من خلال توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة والعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد، والاستقرار السياسي والأمني وموارد بشرية كفؤة.
- موسمية الطلب السياحي: تعتبر الموسمية من أهم مميزات الطلب السياحي وتأثيرها على حركة الاستثمار، حيث ينطلق من كون المستثمر يستثمر أمواله في مشاريع يكون الطلب على منتجاتها قائم على مدار السنة، وبالتالي فالعلاقة عكسية بين الموسمية في النشاط السياحي والاستثمار فيه.
- الإيرادات المتحققة بالعملات الأجنبية: تعد العملات الأجنبية أحد المردودات المهمة التي يحققها النشاط السياحي في البلد عبر تأثيرها على ميزان المدفوعات ورفع مستوى الدخل والتشغيل.

2.2. مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

1.2.2. مفهوم التنوع الاقتصادي

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنوع الاقتصادي، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج. أو بمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فحسب الاقتصادي Jean Claude Berthéleny نقول عن اقتصاد ما

أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة (بريش وشابي، 2011، ص6)، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة.

منه فإن التنوع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

2.2.2. أهمية التنوع الاقتصادي للدول النفطية

إن حتمية تنوع الاقتصاد في البلدان النفطية يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (بن نية ومراد، 2017، ص261):

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروöl أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوربية بالنسبة للدول العربية.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللتنقل الأجنبي ولعائدات الميزانية العام ، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية.
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات.
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي .
- البحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- التوجه نحو ترسيخ البعد الحضاري للمجتمع من إنجاح التنوع الاقتصادي

3. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

1.3. المقومات السياحية في الجزائر (بوكابوس، 2004، ص 109)

1.1.3. الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي للجزائر يمكنها من وضع أسس متينة وقاعدة هيكلية صلبة فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة، كونها تملك مقومات طبيعية وإمكانات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان

المجاورة، فالجزائر بلد مترامي الأطراف بمساحة شاسعة وتتمتع بموقع استراتيجي فهي بوابة إفريقيا نحو أوروبا كما تتميز بمناخ متنوع وبساحل كبير وصحراء شاسعة ومناطق خلابة.

2.1.3. الحمامات المعدنية: تحتوي الجزائر على عدد معتبر من الحمامات المعدنية والتي تقدر بـ 202 مورد منها 10 لها مستوى دولي كبوغرارة وبوحنيقية وغرغور وبوحرر .

3.1.3. التراث الثقافي: تتوفر الجزائر على أكثر المناطق الأثرية المنتشرة في حوض المتوسط، وتتجلى هذه الثروة حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية إلى 7 مناطق أثرية ضمن التراث العالمي وهي منطقة الطاسيلي، تيبازة، تيمقاد، قلعة بني حماد، واد ميزاب، حي القصبة.

4.1.3. الصناعة التقليدية: تتواجد في الجزائر عدة نشاطات تقليدية مثل صناعة النحاسيات والزجاج، الألبسة التقليدية والزراي والأنسجة إضافة إلى الطرز، والقيام بالنحت الخشبي، وصناعة الحلي، الفخار، ويوجد بالجزائر حوالي 180 ألف حرفي وهو رقم ضئيل مقارنة بتونس والتي فيها حوالي 500 ألف حرفي وفي المغرب 1.5 مليون حرفي.

5.1.3. الصحراء: تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم لأنها تغطي مساحة 84% من المساحة الإجمالية للجزائر وتعتبر الصحراء القبلة الأولى للسياح الأجانب لما لها من جمال أخاذ وروعة الجبال والسكون الذي يأسرك فيها وهي مشهورة بحظيرتي الهقار وطاسيلي ناجر التي تشتهران برسومات تبين تاريخها القديم الذي يصل إلى العصر الحجري وجبالها البركانية التي تسلب العيون كما تتصف الهقار بأنها تملك أجمل شروق وغروب للشمس في العالم بأسره حسب المنظمة العالمية اليونسكو، وتشتهر قبائل الصحراء كذلك بمدينة غرداية التي تزخر بثقافة التحضر والتاريخ رغم وعورة منطقة عيشهم والتي حولوا صحراء جرداء إلى واحة من أكبر الواحات في الجزائر، فالجزائر إذن تتوفر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بهندستها، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية، وأنماط العيش المتميزة للإنسان الترقى (كواش، 2005، ص 155).

2.3. تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر

1.2.3. تطور المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر

يوضح الجدول أدناه إجمالي المشاريع التي أنجزت وفي طور الانجاز في الجزائر والتي نلاحظ أنها تجاوزت 60 ألف مشروع، إلا أنه ورغم كبر هذا العدد ومن جهة رغم ما تتغنى به السلطات من توجيه الاهتمام لتنمية القطاعات البديلة للمحروقات ورغم الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر غير قطاع السياحة استفادة من ما نسبته 1.31% من هذه المشاريع أي ما يعادل 789 مشروع وهو يعتبر عدد ضئيل جدا مقارنة بالنقص التي يعرفها القطاع وخاصة في مجال الإيواء ووسائل النقل، وهذا ما يدل على الإهمال الذي يعني منه القطاع.

الجدول رقم(01): الاستثمارات السياحية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015

النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	القطاع
8.49	298298	1.31	789	السياحة
100	21357211	100	60239	مجموع القطاعات

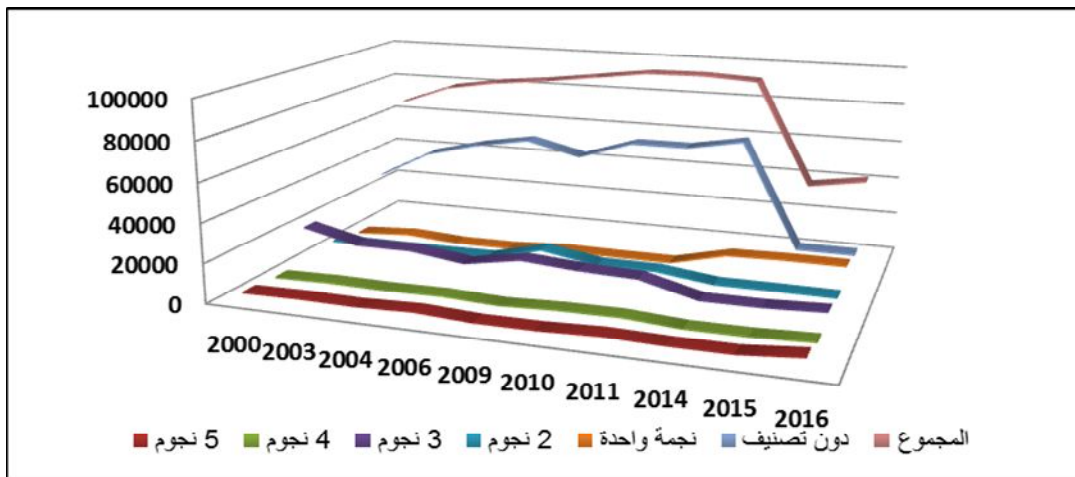
المصدر: بوناب، 2016، ص145.

2.2.3. تطور الطاقة الاستيعابية (الفندقية):

من خلال الشكل أعلاه يظهر المجموع الكلي للفنادق التي تحتوي عليها الحظيرة الوطنية تطور من 29891 سرير سنة 2000 إلى 64084 سرير سنة 2014 وهذا يدل على التطور الكبير الذي شهدته الطاقة الإيوائية في الجزائر، إلا أنه عرف هذا التطور وهذا الحجم الليالي الفندقية انخفاض شديدا بعد ذلك حيث سجل قيمو 8533 ليلية خلال سنتي 2015 و 2016، ومن جهة أخرى.

إذا نظرنا إلى هذا التطور حسب التصنيف فإننا نلاحظ أن هناك عدد قليل جدا من الفنادق الفخمة خاصة المصنفة في خانة الخمس والأربع نجوم حيث لم تشهد تطورا كبيرا فكانت سنة 1990 تقدر بخمسة فنادق ضمن الخمس نجوم و 17 فندقا مصنفا ضمن الأربع نجوم وأصبحت في سنة 2000 تقدر 11 و 20 فندقا مصنفا في خانة الخمس والأربع نجوم على التوالي إذ لم يشهد سوى إنجاز 03 فنادق في كل صنف، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية في الجزائر لأن هذا النوع من الفنادق مطلوب جدا بالنسبة لسياح الأجانب.

الشكل رقم (01): تطور الليالي الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

يتضح جليا تنوع المنتج السياحي على مستوى الجزائر، كإستراتيجية لاختراق السوق السياحية من خلال تنويع العرض السياحي انطلاقا من الإمكانيات السياحية للجزائر وتوجهات الطلب السياحي على المستوى الداخلي والعالمي، إلا أن عدد الأسرة الموفرة سواء تبعا لنوع المنتج السياحي ، أو تبعا درجة تصنيف الفنادق

شهد تطورا متذبذب كبيرا خلال فترة الدراسة، كما أنه لا يرقى إلى مستوى مقابلة الطلب في السوق السياحية، وهذه الوضعية تصبح أكثر هشاشة في ظل تراجع جودة الخدمة المقدمة، حيث أن اغلب الزيادة المحققة في عدد الأسرة تكون بالنسبة لفنادق والمنشآت غير المصنفة.

الجدول رقم (02): تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر حسب المنتج السياحي

السنة	مناخي	معدني	صحراوي	حموي	حضري	المجموع
2000	1844	6335	7679	19723	31506	67087
2002	1385	5236	3214	19308	43424	72567
2003	1225	6905	8105	26034	35204	77473
2004	1411	5742	4431	21770	48680	82034
2007	913	4608	11639	23148	44251	84559
2009	332	3757	10635	16551	57419	88694
2011	1089	4111	3770	31322	52445	92737
2015	1883	//	3636	3866	62479	71864
2016	1883	//	4780	4102	66155	76920

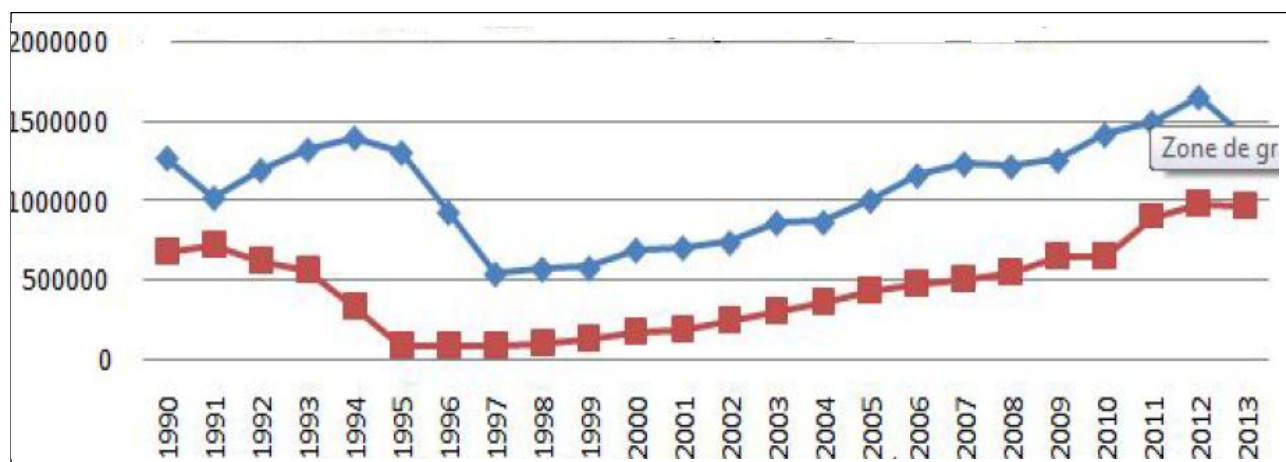
المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

3.2.3. تطور عدد السياح الأجانب

إن الملاحظ من خلال الشكل أدناه التذبذب في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة إلى أخرى وخاصة بالنسبة للأجانب وتحديدًا في فترة التسعينات أين عرفت الجزائر الأزمة الأمنية وعد الاستقرار السياسي وهو ما نجر عن نفور الأجانب من الانتقال إلى الجزائر إلا أنه عرف تحسن في عدد الوافدين بداية من سنة 2000، أين عرفت الأزمة الأمنية انفراج وتسحن الأوضاع في الجزائر وضل يشهد هذا المعدل ارتفاع طوال الفترة، غير أن العدد الإجمالي للسياح يعتبر ضعيفا إذا ما تم مقارنته بدول أخرى.

لم يتجاوز عددهم سنة 2014 إلى 2.3 مليون سائح، منهم 940.125 سائح أجنبي وحوالي 1.361.248 من الجزائريين المقيمين في الخارج، وهذا ما يؤكد الارتفاع الموسمي لهذه التدفقات خاصة في فصل الصيف وقدم المغتربين الجزائريين إلى أرض الوطن، في حين لا تتجاوز عدد السياح الأجانب قيمة 100 ألف سائح على طول السنة، وهو حجم ضعيف جداً مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى كتونس والمغرب مثلاً، وهنا يمكننا أن نتساءل عن الدواعي والأسباب التي لم تسمح بتفعيل هذا القطاع في الجزائر، والآليات الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع (الشاهد ودفرور، 2017، ص 121).

الشكل رقم (02): تطور عدد السياح الأجانب للجزائر خلال الفترة 1990-2013



المصدر: الشاهد ودفور، 2017، ص121.

4.2.3. تنافسية قطاع السياحي الجزائري

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول تنبأنا عن التراجع الرهيب لترتيب الجزائر في ما يتعلق بجودة السياحة والأسفار على المستوى العالمي وكذا العربي، حيث عرفت الجزائر تدرجاً في الترتيب بعد تصنيفها في الرتبة 12 عربياً و93 عالمياً سنة 2007 انتقل إلى الرتبة 13 و115 عالمياً سنة 2009 غير أنه عرفت تحسناً طفيفاً خلال السنوات المقبلة وصنفت في المرتبة 113 عالمياً سنة 2001 وحافظت على نفس الرتبة عربياً. أما بالنسبة لمؤشر التصنيف فلم يتجاوز في أحسن الأحوال 3.67 ويعتبر قيمة ضعيفة جداً مقارنة بدول مشابهة.

الجدول رقم (03): قيم مؤشر تنافسية القطاع السياحي في الجزائر وترتيبها عربياً ودولياً

السنوات	2007	2009	2011
قيمة المؤشر	3.67	3.31	3.37
الترتيب دولياً	93	115	113
ترتيب عربياً	12	13	13
عدد الدول	124	133	139

المصدر: بودخدخ وبودخدخ، 2012، ص32.

3.3. مساهمة القطاع السياحي في بعض مؤشرات الاقتصاديات الجزائرية

1.3.3. مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من خلال الجدول تراجع وانخفاض مساهمة قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة وتكوين الثروة، على مدى الفترة 2000 حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2,5 % في 2010

ويفسر ذلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي تتجاوز 50% لاسيما في فترات انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

من جهة أخرى نجد أن التقارير المتعلقة بالأثر الاقتصادي للسياحة الصادرة عن مجلس السياحة والسفر العالمي تقر بأنه لا بد من احتساب المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة بأخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر والأثر التحفيزي، وهو ما يعطي صورة حقيقة حول مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (04): تطور الإيرادات السياحية ومساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليون د ج

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2015	2016
الإيرادات السياحية	129.47	151.1	222.47	293.5	303.88	370.96	408.47	471.82	589.33	584.57	583.12
نسبة من PIB	3.14	3.24	3.46	3.88	3.23	3.66	3.39	3.28	3.54	3.50	3.35

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

2.3.3. مساهمة قطاع السياحة في التشغيل:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان هناك تذبذبا شديدا في نسب مساهمة قطاع السياحة في تقليص البطالة، وبعث فرص عمل جديدة، وعلى الرغم من أهمية فرص العمل المستحدثة خاصة على مستوى مناطق الجذب السياحي في إطار الأثر الناتج للاستثمار السياحي أو تلك التي تم استحداثها عبر الأثر غير المباشر والتحفيزي للاستثمار السياحي، إلا أن مساهمة هذا القطاع في التوظيف وتحسين معيشة الأفراد لا يزال بعيدا عن تطلعات الجزائر والمستويات المحققة على المستوى الدولي خاصة في ظل انتعاش السوق السياحي يتميز القطاع السياحي بأنه من الصناعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، والتي تتوزع في خدمات وكلاء السفر وشركات الطيران، الفنادق والإرشاد السياحي، المطاعم والمقاهي...، كما أن السياحة صناعة مرتبطة بباقي مجالات الحياة الأخرى كالنقل والمواصلات، الصناعات التقليدية، خدمات الهاتف والانترنت.

الجدول رقم (05): تطور عدد العمال في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2015	2016
عدد العمال	154.7	180.5	227.5	258.8	225.4	269.1	254.0	266.6	321.9	324.6	318.3

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

3.3.3. مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات:

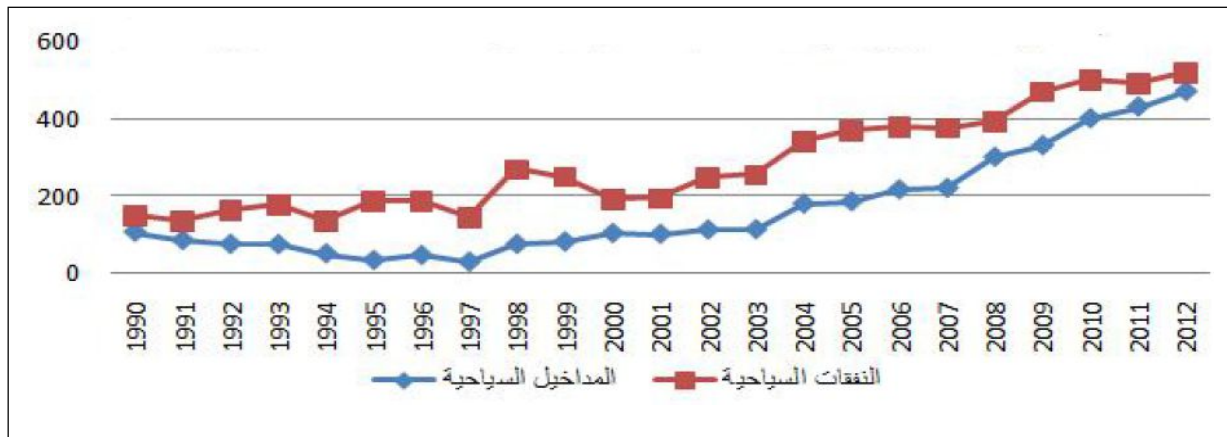
من خلال الشكل البياني نلاحظ التوافق الكبير للنفقات السياحية مقارنة بالمداخيل السياحية وهذا على طول فترة الدراسة حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن نفقات المواطنين على السياحة الخارجية أكبر من نفقات الأجانب على السياحة داخل الجزائر وهو ما يعود إلى الإقبال الكبير للمواطنين الجزائريين على التنقل خارج الوطن، وهو ما يظهر وجود عجز دائم لرصيد الميزان السياحي.

ويمكن إيجاز أهم أسباب ارتفاع نفقات السياحة وضعف الإيرادات فيما يلي (بلخروف وصالح، 2018،

ص548):

- ضعف نوعية المنتجات السياحية والخدمات المقدمة.
- طاقات الإيواء غير كافية ورتيئة.
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد.
- خدمات مرتفعة بالنسبة للمحليين.
- نقص في تكوين عدد المستخدمين في المؤسسات السياحية

الشكل رقم (03): تطور المداخيل والنفقات السياحية خلال الفترة 2000-2012



المصدر: الشاهد ودفرور، 2017، ص121.

إن تراجع الإيرادات من السياحة الدولية مقارنة بنفقات السياحة الدولية، يطرح تساؤلات عميقة حول السياسات القطاعية التي تستهدف السياحة كالاقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي، حيث أن المرحلة الأولى من مخطط العمل الذي يمتد إلى غاية 2025 لم يحقق الأهداف المرجوة، على المدى القصير والمتوسط، مما يستدعي اللجوء إلى سياسات اقتصادية كلية ظرفية ستؤثر حتما على الأهداف بعيدة المدى، لاسيما ما يتعلق بالتموقع في السوق السياحية العالمية.

4.3.3. مساهمة السياحة في الصادرات الجزائرية:

يشير الجدول إلى الضعف الشديد لمساهمة قطاع السياحة في الصادرات حيث بلغت قيمة 0.84% كأكبر نسبة محققة خلال سنة 2009 ، ورغم ضعفها إلا أنها عرفت ترجعا خلال السنوات الموالية أين نجدها بلغت نسبة 0.49% سنة 2014، وهذا الأمر ليس متعلق فقط بالقطاع السياحي بل نجد نفس الأمر بالنسبة للقطاعات الأخرى وهذا بسبب السيطرة الشبه المطلقة للقطاع المحروقات ومداخيله حيث تصل مساهمته في الصادرات إلى حدود 98%.

الجدول رقم (06): تطور مساهمة قطاع السياحة في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	0.72	0.72	0.56	0.60	0.84	0.57	0.41	0.41	0.49

المصدر: حليمي، 2016، ص 408.

4. تقييم الاستثمارات السياحية كأحد بدائل قطاع المحروقات في الجزائر.

أنه وبالنظر للإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر وخاصة الطبيعية منها يمكن الجزائر من الإستحواذ على المرتب الأولى عالميا في مجال استقطاب السياح الأجانب بالإضافة إلى جعل قطاع السياحي كأحد أهم مصادر الدخل للخرينة العمومية غير أن ما يعينه هذا القطاع من إهمال ومشاكل جعلته يتراوح مكانه وتمثل أهم المعوقات ومشاكل قطاع السياحي في ما يلي: 35

- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: رغم كل التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء العديد من المراحل قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين، وانتشار الفساد في تطبيق القانون.
- تدهور الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في توافد الاستثمارات السياحية، حيث عاشت الجزائر في فترة التسعينات أزمة سياسية، أثرت سلبا على مكانتها الدولية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها وزيارتها.
- إشكالية تمويل الاستثمار السياحي: من خلال صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية، وهذا راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، وهو السبب الرئيسي في نظر المستثمرين مما أدى إلى نقص الاستثمارات السياحية، فالنظام البنكي الجزائري غير قادر على متطلبات الاستثمار، وبالتالي يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
- عائق العقار السياحي: يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وحاليا لا يزال

العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات ،منها ما هو موضوعي ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة والمضاربة في العقار .

- غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية: عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية ، وهذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط وإجراءات ،والتي هي في صالح الشركات الأجنبية ولكن لم تصادق عليها الجزائر، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة ،لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحية منها ،لأنه غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط مخوف بالمخاطر .

5. خلاصة واستنتاجات:

- تعتبر السياحة من أهم القطاعات السياحية في العديد من دول العالم حيث تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلب العملة الأجنبية وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية، غير بالنسبة لحالة الجزائر فإن القطاع السياحي يعرف العديد من المشاكل والمعوقات التي جعلت من القطاع في مرتبة متأخرة مقارنة بالعديد من الدول المشابهة لحالة الجزائر هذا رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تجعلها تتبوأ المراتب العليا في تنافسية القطاع السياحي الذي يمكن للجزائر من خلال الاستثمار في هذه الإمكانيات من جعله البديل الأول والأفضل للقطاع المحروقات حيث يمكن أن تدر السياحة على الخزينة العمومية مبالغ طائلة وبالعملات الأجنبية، ومن خلال الدراسة يمكن الخروج بالنتائج التالية:
- تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات السياحية وخاصة الطبيعية منها والتي تحتاج إلى تشجيع الاستثمارات السياحية لكي تكون الجزائر قطبا سياحيا بامتياز.
 - لم يحض قطاع السياحة في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا مساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
 - اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة والتسيير البيروقراطي، وأهملت دور القطاع الخاص مما ساهم في تراجع بل وتدهور القطاع السياحي بشكل عام بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
 - وجود العديد من العراقيل يتعرض لها المستثمرون من جرّاء انتشار الفساد الإداري وكثرة التعديلات والتغييرات القانونية، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي.
 - لا يزال القطاع السياحي مهمّشا من طرف الدولة الجزائرية ،وهذا راجع لنقص الوعي السياحي البشري وعدم الاستغلال الأمثل للموارد والمقومات الطبيعية والسياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- حافظ عبد الكريم، (2010)، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الدباغ اسماعيل، شبر الهام خيضر، (2015)، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- الروبي نبيل، (1991)، مجموعة الدراسات السياحية نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
- السيسي ماهر عبد الخالق، (2001)، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، مصر.
- عبد العزيز ماهر، (1997)، صناعة السياحة، دار زهر، مصر.
- عبيدات محمد، (2005)، التسويق السياحي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، ص ص20، 21.

المقالات:

- بلخروف حياة، صالح عبد القادر، (2018)، دور مخطط التوجيهي في جذب الاستثمارات وترقية قطاع السياحة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، العدد10.
- بلقيدوم صباح، حياة مامن، (2018)، السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد9.
- بن نية حميد، محفوظ مراد، (2017)، استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، العدد16.
- بودندخ كريم، بودندخ مسعود، (2012)، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، العدد2.
- بوكابوس سعدون، (2004)، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد3.
- بوناب ابراهيم محمد أمين، (2016)، واقع وتحديات مرتكزات صناعة السياحة مع الاشارة إلى إسهاماتها في الاقتصاد، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، العدد 10.
- حسين منى يونس، اسراء سعد فهد، (2018)، دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد114.
- حليمي حكيم، (2016)، السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 11.
- خالد كواش، (2005)، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد1.
- السبتي وسيلة، صحرروي محمد تاج الدين، (2018)، الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الحلفة، العدد 34.

- الشاهد الياس، دفرور عبد النعيم، (2017)، السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية، جامعة ورقلة، العدد6.
- عيسى رجاء عبد الله، خولة رشيد حسن، (2017)، اثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد12.

الرسائل والأطروحات:

- شبايكي ملكية حفيظ، (2004)، السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- شعوي محمد فوزي، (2007)، السياحة والفندقة في الجزائر - دراسة قياسية 2002/1974، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، الجزائر.

المداخلات:

- بربيش السعيد، شابي حليلة، (2011)، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. shakiry Abd alsaheb, (2007), Tourism prospects, technical consulting and publishing house, england, PP17-19.